اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

دراسة تحليلية حول:

إجراءات تفادي أزمة سلاسل الإمداد الغذائي والسلع الأخرى في القطاع الخاص

الأمانة العامة المساعدة للشؤون الاقتصادية – أبريل 2022م

فهرس المحتويات

مقدمة..... 2

واقع العلاقات الاقتصادية بين المملكة وروسيا 3

واقع العلاقات الاقتصادية بين المملكة وأوكرانيا 4

تحليل لأهم السلع الغذائية والسلع الأخرى التي تستوردها المملكة من روسيا وأوكرانيا..... 6

التحديات التي تواجه القطاع الخاص بسبب الأزمة الحالية..... 11

دور اتحاد الغرف السعودية في دعم القطاع الخاص خلال الأزمة 13

التوصيات المقترحة..... 14

مقدمة

يعاني الاقتصاد العالمي حالياً من اضطراب في سلاسل الأمداد الغذائية والسلع الأساسية وذلك بسبب الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا، ولما تلعبه البلدين من دور في الاقتصاد العالمي من توفير الموارد الأولية للعالم في مجال الطاقة والغذاء والمعادن خاصة، فضلاً عن التقنيات الحديثة في مجال أشباه الموصلات، ولهذا فقد كان للأزمة تأثير مباشر على تلك السلع، كما أن العقوبات التي فرضت على روسيا حالياً فاقمت من الأزمة العالمية.

والمملكة العربية السعودية هي جزء من هذا العالم، فالآثار السلبية على الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة يؤثر على السوق المحلي وخاصة في السلع التي تستوردها المملكة من هاتين الدولتين، كما أن هناك سلع أخرى تأثرت بسبب عوامل أخرى كالخدمات اللوجستية وفي مقدمتها الشحن البحري، وتلعب المملكة دوراً ريادياً في سوق النفط وهو أحد السلع التي تأثرت بسبب الأزمة، حيث تعد المملكة الدولة القادرة على المحافظة على استقرار سوق النفط في جميع جوانبه وفق سياساتها المتبعة.

وسعياً من اتحاد الغرف التجارية السعودية لدراسة تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص في جانب التجارة والاستثمار، ودوره في توفير السلع الأساسية والأخرى للسوق المحلي بالتعاون مع الجهات المعنية بالمملكة، والمحافظة على استقرار السوق المحلي، فقد سلط هذا التقرير الضوء على العلاقات الاقتصادية بين المملكة من جانب ، وروسيا وأوكرانيا من جانب آخر، وتحليل اقتصادي للسلع التي تستوردها المملكة من الدولتين، والآثار المتوقعة على السوق المحلي وذلك بتحديد التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الخاص والتي تم حصرها من خلال عدة ورش عمل قام الاتحاد بعقدها، ودور اتحاد الغرف التجارية السعودية في دعم القطاع الخاص خلال الأزمة، وقد خرج التقرير بعدد من التوصيات التي تساهم في تفادي أزمة سلاسل الأمداد للسلع الغذائية والسلع الأخرى في السوق المحلي.

سعت المملكة العربية السعودية إلى تعظيم علاقتها مع روسيا في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، باعتبار ذلك داعماً لعملية التنمية الاقتصادية بين البلدين، وخاصة في المجال الاقتصادي حيث أن تطور هذا المجال يؤثر إيجاباً على مجمل العلاقات الأخرى، كما أنه يخلق جواً من الثقة المتبادلة، ويدعم زيادة نمو الصادرات السعودية لروسيا، ويساهم في جلب رؤوس الأموال الروسية للسوق السعودي، ويدعم نمو الشراكات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة للاقتصاد السعودي في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع روسيا، ويفتح المجال أمام المملكة لاستيراد المزيد من السلع الروسية.

وقد كان للزيارة الكريمة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد – حفظه الله ورعاه- لروسيا دوراً في تعزيز هذه الجوانب وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وقد ساهمت هذه الزيارة بدعم العلاقات بين البلدين، كما أخذت العلاقات السعودية الروسية أبعاد استراتيجية هامة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز–حفظه الله ورعاه- إلى روسيا عام 2017م ، والتي تعد أول زيارة لملك المملكة العربية السعودية لروسيا، وقد عززت هذه الزيارة التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، كما ساهمت في بناء علاقة استراتيجية تمحورت حول المجال الاقتصادي تهدف لتنويع وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على تعميق قنوات الحوار والتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتكثيف الاستثمارات المشتركة بين البلدين، والعمل على نقل التقنية واستثمار الاختراعات والاكتشافات الروسية للمملكة، وقد شهدت الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات التي تدعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية المختلفة كالنفط والغاز، واعتماد تشكيل مجموعات عمل مشتركة لبحث القضايا الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن أهمها اللجنة السعودية الروسية، ومجلس الأعمال السعودي الروسي باتحاد الغرف.

الشكل (1): التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية للفترة 2008-2021م (ريال سعودي)

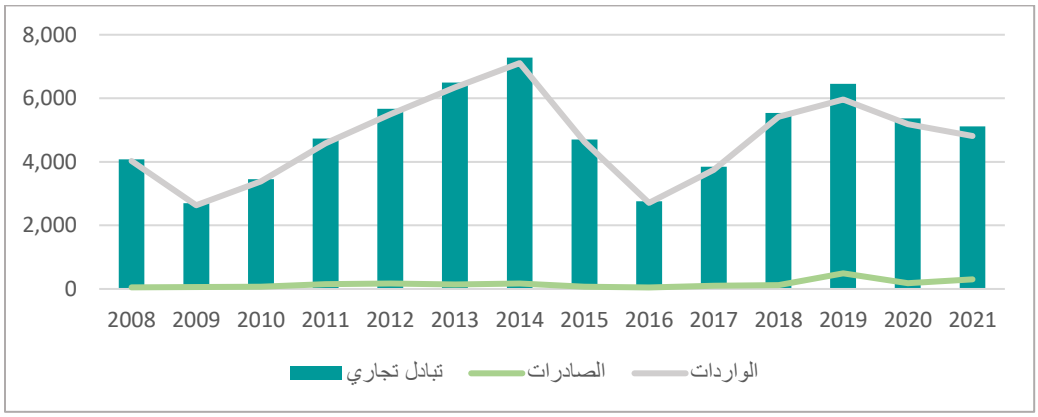

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

شهدت العلاقات التجارية بين المملكة وروسيا نمواً إيجابياً منذ عام 2017م بعد الزيارة الملكية لروسيا، حيث نما التبادل التجاري بنسبة 53.8٪ في عام 2021م مقارنة بعام 2016م، وبهذا تحتل روسيا المرتبة 35 في أهم الدول التجارية للمملكة.

شهدت العلاقات السعودية الأوكرانية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، جاء ذلك بناءً على ما تسعى له المملكة من خلال رؤية 2030 والتي تهدف لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، والعمل على خلق الشراكات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق أهداف المملكة في توفير الأمن الغذائي، وتوطين الصناعات الثقيلة والعسكرية في المملكة، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في الصناعات النوعية، وتبلور ذلك في الاتفاقية ومذكرة التفاهم والتعاون بين البلدين، في مجال الاستثمار الزراعي بما فيه الثروة الحيوانية والسمكية، وتوفير الأساس القانوني لممارسة الأنشطة المشتركة، وتقديم العديد من المزايا للمستثمرين في البلدين، وساهم ذلك في نمو التجارة والاستثمار في عدد من المجالات الزراعية والصناعية والأغذية وغيرها، ولعل من أهم الأمثلة دخول الشركات السعودية المتخصصة في المجال الزراعي للسوق الأوكرانية للاستثمار وفق مسارات أهمها استئجار الأراضي لزراعة القمح والشعير والذرة وفول الصويا وبنجر السكر والبطاطس والبندورة.

وبهذا تعتبر المملكة أهم شركائها في المنطقة العربية، حيث تحتل المرتبة الثانية بين البلدان العربية في حجم التبادل التجاري مع أوكرانيا.

وقد نما التبادل التجاري بين البلدين في عام 2021م بنحو 11.6٪ مقارنة بعام 2020م، وتحتل أوكرانيا المرتبة 50 من بين أهم الشركاء التجاريين للمملكة.

الشكل (2): التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أوكرانيا للفترة 2008-2021م (ريال سعودي)

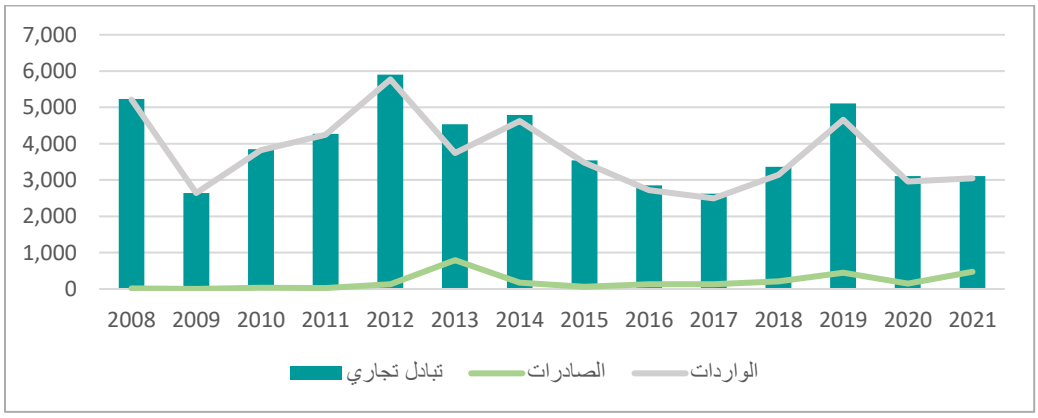

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

أهم صادرات المملكة لأوكرانيا
اللدائن ومصنوعاتها
الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها
المصنوعات الحجرية أو الإسمنتية

أهم واردات المملكة من أوكرانيا
الحديد والصلب (فولاذ)
الحبوب
اللحوم والأحشاء والأطراف للأكل

شهد العالم آثار سلبية الأزمة الحالية على سلاسل الإمداد الغذائي وكذلك لسلع الأخرى، فقد ارتفعت أسعار الكثير من المواد الأولية والأساسية التي تصدرها روسيا وأكرانيا، لأن روسيا وأوكرانيا تعد من أهم المصدرين لتلك السلع، فعلى صعيد النفط تحتل روسيا المرتبة السابعة في احتياطات النفط، وتعتبر الأولى في انتاج الغاز الطبيعي، كما تعتبر روسيا من بين أكبر مصدر القمح في العالم وكذلك أوكرانيا حيث تصدرا ما نسبته 14٪ من صادرات القمح في العالم، وتوفرا ما نسبته 19٪ من إمدادات العالم من الشعير، و 4٪ من الذرة، و 12٪ من زيوت الطعام، وبهذا تكمن أهمية روسيا وأوكرانيا في الاقتصاد العالمي.

أن من أهم المعطيات التي تساهم في معرفة أثر الأزمة على الاقتصاد السعودي، ووضع الحلول المناسبة لتفادي أزمة سلاسل الإمداد الغذائي، العمل على تحليل حجم السلع الأساسية ذات الأهمية العالية وفق تصنيف الجهات المعنية، من خلال دراسة واردات المملكة من روسيا وأوكرانيا، والآثار المترتبة من الأزمة على سلاسل الأمداد والخدمات اللوجستية وغيرها من الجوانب، فهذا التحليل يساهم بمعرفة شاملة للوضع بشكل دقيق، والوقوف على التحديات وفق تصنيفها وأثرها المباشر وغير المباشر على الاقتصاد.

السلع الأساسية وفق التصنيفات الحكومية ذات المخاطر العالية

السكر	الأرز	الشعير	القمح
الخضروات	لحوم الدواجن	الحليب	التمور
فول الصويا	الذرة	الفاكهة	لحوم الحمراء
الأسماك	البرسيم	الزيوت	

أولاً: القمح

إجمالي الاستهلاك المحلي من القمح	إجمالي الكميات المصنعة (دقيق)
3,422	2,650
ألف طن	ألف طن

الشكل (3): التوزيع النسبي لمصادر القمح في المملكة

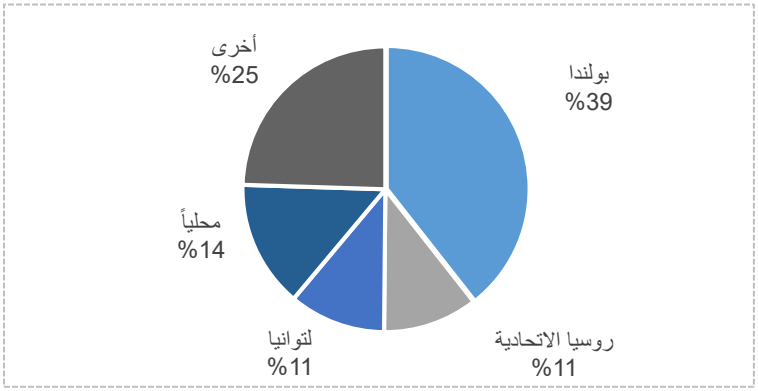

المصدر: 1- إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

2- وزارة البيئة والمياه والزراعة – الكتاب الإحصائي السنوي.

وفق بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة، فإن حجم الإنتاج المحلي للقمح يلبي ما نسبته 14٪ من احتياج السوق المحلي، أما على صعيد واردات المملكة من القمح، فإن روسيا تأتي في المرتبة الثالثة من بين أهم مصدري القمح للمملكة بنسبة 11٪، وتأتي المملكة في المرتبة 28 عالمياً من بين الدول المستوردة للقمح الروسي، ويمثل استيراد المملكة من القمح ما نسبته 0.7٪ من حجم صادرات روسيا من القمح للعالم.

أما على صعيد أسعار القمح فقد شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً مع بداية الأزمة فقد ارتفعت أسعار القمح في السوق العالمية لأعلى قمة له منذ بداية الأزمة بتاريخ 7 مارس 2022م حيث ارتفع بنسبة تقدر بنحو 183٪ مقارنة بأسعار بداية ديسمبر 2021م، ولا زالت الأسعار أعلى من بداية ديسمبر حيث كان أخر تحديث بنهاية 10 أبريل 2022م مرتفعة بنسبته 134٪، مقارنة بديسمبر 2021م.

ثانياً: الشعير

الشكل (4): التوزيع النسبي لمصادر الشعير في المملكة

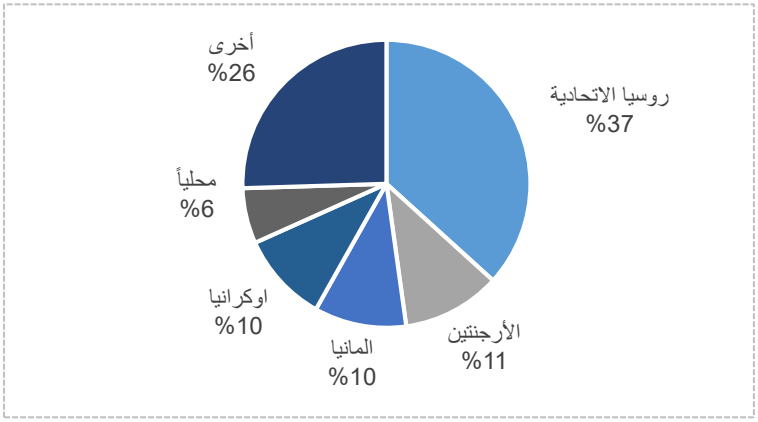

المصدر: 1- إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

2- وزارة البيئة والمياه والزراعة – الكتاب الإحصائي السنوي.

وفق بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة، فإن حجم الإنتاج المحلي للشعير يلبي ما نسبته 6٪ من احتياج السوق المحلي، أما من ناحية تلبية واردات المملكة من الشعير فإن روسيا توفر ما نسبته 37٪ من احتياج السوق السعودي، وأوكرانيا 10٪، مما يعني أن سلعة الشعير تعتبر من السلع ذات المخاطر العالية حيث تستورد المملكة ما نسبته 47٪ من احتياجها من روسيا وأوكرانيا، وبهذا تأتي أهمية العمل على إيجاد أسواق بديلة للشعير الروسي والأوكراني لتفادي حدوث أزمة لا سمح الله في هذه السلعة.

ثالثاً: الزيوت النباتية (زيوت خام وغيره من عباد الشمس أو القرطم)

الشكل (5): التوزيع النسبي لمصادر الزيوت في المملكة

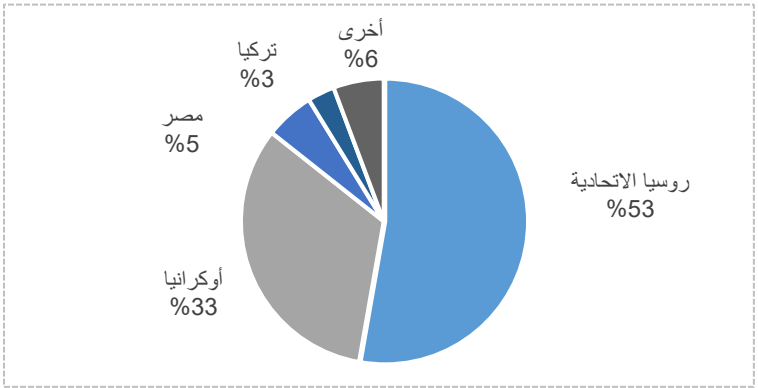

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن المملكة تستورد ما نسبته 86٪ من زيوت خام وغيره من عباد الشمس أو القرطم من روسيا وأوكرانيا، وهذا أثر عالمياً على سعر الزيت بشكل كبير، حيث أن زيت دوار الشمس يتمتع بعدة خصائص فيزيائية لا يوجد زيت يمكن استبداله به، ولهذا من المهم العمل على توفير أسواق جديدة لزيوت دوار الشمس من دول العالم وخاصة أمريكا الجنوبية وغيرها. أسواق بديلة للشعير الروسي والأوكراني لتفادي حدوث أزمة لا سمح الله في هذه السلعة.

رابعاً: لحوم الدواجن

الشكل (6): التوزيع النسبي لمصادر الدجاج في المملكة

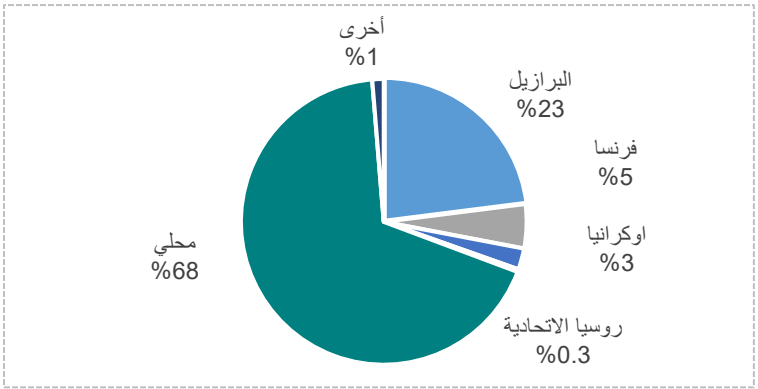

المصدر: 1- إحصائيات التجارة الخارجية - الهيئة العامة للإحصاء 2022م.

2- وزارة البيئة والمياه والزراعة – الكتاب الإحصائي السنوي.

وفق بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة فإن المملكة تحقق الاكتفاء الذاتي من الدجاج اللاحم بنسبة 68٪، وتستورد بقية حاجتها من دول العالم وتأتي البرازيل في المرتبة الأولى بنسبة 23٪، وفرنسا 5٪، وتستورد المملكة من أوكرانيا وروسيا كمية من لحم الدواجن بنسبة 3٪ و0.3٪ على التوالي، وهذا يعني أن نسبة تأثر المملكة من الأزمة في سلعة الدواجن تعد بسيطة، ولكن التحدي يكمن في توفير أعلاف الدواجن، وآلية تقليل أثار ارتفاع أسعار الأعلاف على السوق المحلي.

خامساً: النحاس وأنواعه:

على مستوى السلع الأخرى غير الغذائية فإن المملكة تستورد من روسيا الاتحادية العديد من المعادن، وفي مقدمتها النحاس، ووفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء فإن حجم واردات المملكة من النحاس الروسي بأنواعه من إجمالي واردات المملكة من النحاس هي كالتالي:

أقطاب وقواطعها من النحاس	أسلاك النحاس
% 9.6	% 7

التحديات التي تواجه القطاع الخاص بسبب الأزمة الحالية

أن نتائج تحليل السلع الغذائية والسلع الأخرى التي تستوردها المملكة من روسيا وأوكرانيا، مع دراسة التغيرات في السوق العالمي من ناحية الطلب والعرض وارتفاع نسبة التضخم في دول العالم بسبب الأزمة، يساهم في معرفة الآثار المتوقعة على السوق المحلي، كما أن نتائج ورش العمل التي عمل عليها الاتحاد مع الغرف التجارية ومجالس الأعمال وخاصة مجلس الأعمال السعودي الروسي، واللجان الوطنية وخاصة المتعلقة باستيراد المنتجات الغذائية وغيرها، قد خرجت بعدد من التحديات التي تواجه القطاع الخاص لتفادي أزمة سلاسل الإمداد الغذائي والسلع الأخرى، وهي كالتالي:

ارتفاع تكاليف الشحن عالمياً

يعاني السوق المحلي من عدد من التحديات في تكاليف الشحن، وهي:

1- قلة شركات الشحن التي تعمل في المجال البحري، مما ساهم في الاحتكار.
2- ارتفاع تكاليف التأمين وانعدامها محلياً، حيث لا تغطي الشركات السعودية مخاطر الحرب، وهذا يؤثر على قدرة الشحن للمملكة، أو العمل على إيجاد شركات عالمية مرتفعة التكلفة.
3- قلة مناطق الإيداع في موانئ المملكة.
4- ارتفاع تكاليف الوقود.
5- تأخر إصدار الفسح، حيث يستغرق الفسح ما بين 5-7 أيام، وهذا يؤثر على جودة السلع وخاصة الغذائية.
6- قلة حاويات الشحن.
7- تأخر وصول الشحنات للسوق المحلي بسبب القيود العالمية.
8- ارتفاع أجور الموانئ والجمارك.

ارتفاع أسعار السلع الغذائية السلع الأخرى

يواجه العالم ارتفاع كبير في أسعار المواد الخام كالقمح والشعير والاعلاف، وكذلك السلع الأخرى كالنحاس وأشباه المواصلات وغيرها من السلع التي لروسيا وأوكرانيا دور في تصديره للأسواق العالمي، وهذا الارتفاع يضعف قدرة القطاع على توفير السلع دون وجود دعم حكومي، بسبب عدم اليقين بانتهاء الأزمة، وتوجهات الأسعار مستقبلاً.

عدم ضمان وفرة السلع الغذائية

أن القطاع الخاص السعودي لديه مخزون من العديد من السلع الغذائية، تكفي لفترة معينة ولكن مع التحديات الحالية وعدم القدرة على التنبؤ بالوضع المستقبلي، قد يؤدي لتخوف القطاع الخاص وعزوفه عن التعاقدات الجديدة لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، في حال عدم وجود برامج دعم حكومية.

تتمتع المملكة بعدد من الممكنات الاقتصادية التي تساعدها على توفير نسبة كبيرة من احتياجاتها محلياً كالقمح، والدجاج والبيض وغيرها من خلال الزراعة وزيادة الانتاج للسلع الغذائي، ولكن يواجه القطاع العديد من التحديات أهمها:

تحديات زيادة الإنتاج المحلي لتلبية الطلب

1- ارتفاع تكاليف المواد الأولية كالأسمدة وغيرها.
2- قلة الأيدي العاملة وارتفاع تكاليفها بسبب رسوم العمالة الوافدة.
3- عدم القدرة على زيادة صلاحية المنتجات والتأخر بالموافقات على ذلك.
4- صعوبة الحصول على الموافقات لزيادة الإنتاج الزراعي للسلع وخاصة القمح وغيرها.
5- شح المواد الخام في صناعة الأعلاف.

تحديات أخرى:

1- ارتفاع التكاليف التشغيلية لتدوير المخزونات الاستراتيجية والحفاظ على جودتها.
2- قلة البنوك السعودية التي تتعامل مع البنوك الروسية، وهذا يؤثر على عملية التحويل وسرعة الاستيراد.
3- تأثر العقود المبرمة بين الشركات السعودية والروسية بسبب صعوبة الاستيراد والعقوبات.
4- عدم القدرة على تغيير أسعار المنتجات الأساسية كالنحاس والحديد في العقود المبرمة بين منشآت القطاع الخاص والشركات الكبرى كأرامكو وسابك وغيرها بسبب ارتفاع التكاليف.
5- تخوف الشركات الوطنية التي تتعامل أو تستثمر في روسيا من أثر العقوبات المفروضة على روسيا، أو إحجام الشركات الأجنبية غير الروسية من التعامل مع الشركات السعودية العاملة أو المستثمرة في روسيا.
6- التأخر في اصدار أذونات الاستيراد من الهيئة العامة للغذاء والدواء، ورفع قيود الاستيراد من بعض الدول التي تم حل التحديات السابقة لديها.
7- التأخر في تغيير مصادر المنتجات وخاصة الحليب من الهيئة العامة للغذاء والدواء.
8- ضعف توفير المواد الأولية محلية الصنع، لشركات الوطنية وأنما تصديرها للخارج، دون دراسة حاجة السوق وحجم النمو في الصناعات في المملكة.
9- اتخاذ بعض الدول العالم المصدرة للسلع الغذائية قيود حمائية على صادراتها.
10- عدم إيجاد حلول من قبل الشركات التي تدعم المصانع بالمواد الخام كالغاز الطبيعي (أرامكو) في حال وجود برامج صيانة دورية، وانقطاع الامداد للمصانع لمدة تصل لعشرة أيام.

إيماناً من اتحاد الغرف السعودية بدوره في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للسلع الأساسية والسلع الأخرى من خلال دعم وتمكين القطاع الخاص من المستوردين والمنتجين للمحافظة على معدلات من المخزون الاستراتيجي للسلع ذات المخاطر الغذائية العالية والسلع الأخرى، وطلب الدعم اللازم لمعالجة التحديات المحتملة، والمساهمة في فتح أسواق جديدة لاستيراد سلع بديلة على المدى القصير والمتوسط، والمحافظة على دعم استقرار الأسعار، فقد عمل الاتحاد منذ بداية الأزمة بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص على عدد من الأدوار وهي:

1- إعداد التقارير الدورية حول الأزمة وأثرها على سلاسل الإمداد
2- حصر التحديات والمخاطر الناشئة من الأزمة على السوق المحلي، ومناقشتها مع الجهات المعنية.
3- التنسيق مع أصحاب الأعمال في الدول المناظرة لمناقشة التحديات وإيجاد الحلول الداعمة لتوفير سلاسل الإمداد الغذائية.
4- إيجاد المبادرات الداعمة لتفادي أزمة سلاسل الإمداد الغذائي
5- دراسة وتحديد الفرص الممكنة للاستفادة من الوضع العالمي في جذب الشركات العالمية.
6- رصد المتغيرات المناطقية وفق منطقة الغرفة لوفرة السلع والأسعار من خلال تقارير ترفع لاتحاد الغرف، والجهات ذات العلاقة بمنطقة الغرفة، تقديم الحلول المقترحة لدعم توفير السلع الغذائية وفق منطقة الغرفة.

وقد اتخذ الاتحاد وفق خطته في خدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني على تفادي أزمة سلاسل الأمداد الغذائي والسلع الأخرى، عدد من الخطوات الهامة التي تحقق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني ولعل من أهمها:

1- تشكيل فرق عمل متخصصة للسلع الغذائية الأساسية لسرعة أخذ المرئيات والآراء العاجلة
2- الانضمام للجنة إدارة أزمة وفرة السلع الغذائية بقيادة المؤسسة العامة للحبوب
3- رفع مستوى التنسيق مع المؤسسة العامة للحبوب ممثلة بفريق رصد وفرة السلع الغذائية في رفع مستوى التواصل مع القطاع الخاص من منتجي ومستوردي السلع الغذائية الأساسية
4- العمل على رفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص للحد من الفقد والهدر بالتعاون مع البرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر من الغذاء بالمملكة.

التوصيات المقترحة

1- إيجاد لجنة حكومية عالية المستوى تضم جميع الجهات المعنية لتسهيل التواصل وحل المعوقات بشكل سريع لتفادي حدوث أزمة في سلاسل الأمداد الغذائي والسلع الأخرى.

2- تعزيز ودعم ميزانية برامج صندوق التنمية الزراعي في استيراد السلع الأساسية، مع تحمل الدولة رسوم التكاليف الحكومية، وتسريع إجراءات واشتراطات الحصول على الدعم بما يحقق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني.

3- أهمية تحليل الوضع الراهن للسلع الغذائية الأساسية لمناشئ السلع البديلة وتحديد المصادر البديلة.

4- أهمية مراجعة فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع في المملكة، دون تمييز أنواع السلع (ضرورية – أساسية – كمالية – معمرة – رفاهية ... إلخ)

5- تحديد مؤشرات مراقبة المخزون ومستويات الامداد الأمنة، من خلال متابعة السلع المصدرة للمملكة من بلد المنشأ حتى وصولها للمملكة، ومتابعة مستويات المخزون لدى القطاع الخاص.

6- أهمية إيجاد برامج حكومية لدعم فروقات الأسعار في سوق السلع الغذائية، بحيث تتحمل الدولة الفروقات للمحافظة على أسعار السلع في السوق المحلي.

7- أهمية رصد تطورات أسعار السلع وتحليل أسبابها وإيجاد الطرق المثلى لمعالجتها.

8- أهمية مراجعة سياسات الزراعة للسلع الأساسية كالقمح، والسماح لبدء الحصول على نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، وإيجاد برامج لدعم التقنيات الحديثة في الزراعة والتي تقلل من الهدر في الموارد الطبيعية، وتزيد من جودة المنتجات.

9- إيجاد آلية واضح لحماية القطاع الخاص من تقلبات الأسعار في السلع الأساسية والأخرى في العقود الحكومية والعقود من الشركات الكبرى كأرامكو وسابك، بحيث يسمح النظام بتغيير الأسعار في حال ارتفاعها بسبب أزمات عالمية وغيرها.

10- الاعفاء المؤقت من الرسوم الجمركية للسلع الأساسية والأخرى المتأثرة بالأزمة.

11- مراجعة أجور الموانئ، ورفع القدرة التشغيلية للموانئ بالمملكة، وتسريع عملية الفسح وفق الآلية السابقة والتي تأخذ من 24-48 ساعة.

12- قيام البنك المركزي السعودي بالتعاون مع شركات التأمين المحلية لإيجاد منتجات جديدة تغطي مخاطر الأزمة في البحر الأسود.

13- قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتفعيل برنامج العمالة الموسمية وخاصة الزراعية، وتسهيل إجراءات الاستقدام.

14- قيام الهيئة العامة للغذاء والدواء بتسهيل الإجراءات على الواردات من السلع الغذائية، والمرونة في تعديل بطاقة المكونات الغذائية ببدائل مناسبة للمواد الأولية ذات المخاطر العالية.

15- قيام الهيئة العامة للغذاء والدواء بمراجعة آلية إصدار أذونات الاستيراد للمواد الغذائية من خلال تقليص مدة الاعتماد، وسرعة إجراءات فتح أسواق جديدة لتوفير السلع الأساسية، ورفع القيود على بعض الدول وفتح مسارات جديدة للسلع الغذائية من دول العالم وخاصة الدواجن، والمرونة في تغيير مصادر المنتجات كالحليب.

16- أهمية إيجاد مناطق للخزن الاستراتيجية على مستوى مناطق المملكة، بالتعاون ع كبار مستوردي السلع الأساسية.

17- أهمية قيام البنك المركزي السعودي بإيجاد بدائل مناسبة للتعاملات المالية مع البنوك الروسية وفتح مجالات جديدة تدعم سهولة عملية الشراء من روسيا.

18- زيادة الإعانات للمستثمرين ومربي المواشي والشركات المنتجة للحوم البيضاء والحمراء.

19- أهمية العمل على مراجعة آلية زيادة مدة صلاحية المنتجات الغذائية بما يساهم في قلة الهدر وزيادة المعروض في السوق المحلي.

20- دعم وتمكين الشركات الوطنية لزيادة قدرتها على الاستيراد المنتجات من السوق الروسي من خلال استئجار سفن الشحن الدولية.

21- دراسة إمكانية استقطاب الشركات الروسية والأوكرانية للاستثمار في المملكة ونقل الخبرات والإمكانيات الصناعية لديهم وتوطين الصناعات النوعية في المملكة.

22- دراسة إمكانية جذب البورصة الروسية للمعادن للسوق السعودي، بما يساهم في رفع مكانة الاقتصاد السعودي وزيادة الإيرادات من خلال تصدير المنتجات المعدنية لأسواق العالم.